جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بالمنصورة

السرقات الشعرية بين الآمدي والجرجاني

في ضوء النقد الأدبي القديم والحديث

دكتور
عبد اللطيف محمد السيد الحديدي
الأستاذ المساعد بقسم الأدب والنقد

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى شريكة حياتى ورفيقة عمرى إلى من الإخلاص دينها والتفانى فى خدمتى أقصى أمانيها إلى أم أولادى إلى زوجتى أسعد بإهداء هذا الكتاب الذى هو شاهد صدق على حسن إخلاصها وكريم تفانيها والله أسأل أن يجزيها عن ماقامت وتقوم به نحوى وعن ما قدمت وما زالت تقدم تجاهى من تعاون صادق وتضحية دائبة ومساعدة بناءة خير الجزاء أسأل الله لها الصحة والعافية وطول العمر فى طاعة الله عز وجل ؟

المؤلف

د/ عبد اللطيف محمد السيد الحديدى

دنجواى / شربين / دقهلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه .

وبعـــد :

فتعد قضية السرقات من أبرز قضايا النقد الأدبى التى شغل بها النقاد القدماء وبخاصة فى عصر المحدثين ، فى العصر العباسى ، وذلك بسبب شيوع كثير من معانى القدماء وصورهم وأساليبهم فى أشعار المحدثين .

وليس معنى ذلك أن قضية السرقات وليـدة النقد الأدبى فى عصر العباسيين ، فهى أقدم من ذلك بكثير .

فعلى الرغم من أن بعض الباحثين ـ كالدكتور مندور وغيره ـ يذهب إلى أن السرقات نشأت بعد ظهور الخصومة النقدية العنيفة حول مذهب أبى تمام الشعرى ، وبالأخص ما يقال عن ابتـكاراته فى معانيه ، ذلك أن خصوم أبى تمام لم يجدوا (سبيلا إلى رد ذلك الإدعاء خيرا من أن يبحثوا للشاعر عن سرقاته ليدلوا على أنه لم يجدد شيئا)(١) .

على الرغم من ذلك ، فإن الثابت تاريخيا ، ومن خلال هذا البحث الذى نقدمه فى السرقات ، أن قضية السرقات قد درست قبل أبى تمام ، لـكنها ازدادت حدة بعد أبى تمام الذى عرف بتوليده للمعانى وعنايته الشديدة بها ـ كما ينقل الآمدى عن أهل النصفة من أصحاب البحترى ـ من أنهم

---

(١) النقد المنهجى عند العرب . د/ محمد مندور ص ٣٥٧ .

لا ينكرون له (لطيف المعانى ودقيقها ، والإبداع والإغراب فيها ، والاستنباط لهـــا .. وأن اهتمامه بمعانيه أكثر من اهتمامه بتقويم ألفاظه)(١) .

فالخصومة العنيفة بين أنصار مذهب أبى تمام ، وأنصار مذهب البحترى أدت إلى ازدهار البحث فى قضية السرقات ، كما لفتت الأنظار إلى السرقات عند القدماء بشكل كبير ، وذلك لأن من يدافع عن أحد هذين الشاعرين لابد أن يستشهد بوقوع أمثال تلك السرقات عند القدماء ، ولهذا بدأت تظهر فى الساحة الأدبية مؤلفات تختص بالبحث فى السرقات الشعرية ، بجانب بحثها فى مؤلفات أدبية ونقدية أخرى .

وقد تحدث كثير من البلاغيين والنقاد حول هذه القضية ، ودرسوها دراسات مستفيضة ، ومن بين هـــؤلاء الآمدى صاحب (الموازنة) ، والجرجانى صاحب (الوساطة) ، وقد كنا حريصين على دراسة السرقة فى كتابيهما ، لأن كلا منهما فى كتابه يتناول خصومة من أعنف الخصومات النقدية التى شهدها النقد العربى القديم ، فالأول يتناول الخصومة التى دارت حول أبى تمام والبحترى ، والثانى يتناول الخصومة التى دارت حول المتنبى ، وقد أدت تلك الخصومة إلى ظهور نتاج نقدى ضخم ، يدور جانب كبير منه حول قضية السرقات فى شعر الشعراء الثلاثة ، أبى تمام ، والبحترى ، والمتنبى .

ولكى يتم الكشف عن جوانب هذه القضية عند الناقدين فى كتابيهما المذكورين ، كان لزاما أن نلم بالجوانب التالية ، وهى الجوانب التى تشكل عناصر خطة البحث ، وهى على النحو التالى :

---

(١) الموازنة ـ الآمدى ص ٢٧٨ .

المقدمة : وفيها بينت أهمية الموضوع ، وسبب نشأته ، وسبب البحث فيه ، وخطة البحث .

التمهيد : وفيه عرفت بالسرقة فى معاجم اللغة ، وفى كتب الأدباء والنقاد ، ثم عرضت لموقع السرقة فى علم البديع ، حيث درست هذه القضية فى كتب البلاغيين فى إطار علم البديع ، وهل هى من البديع أصلا ، أو من الملحقات به ، وتبين من البحث أنها من الملحقات بالبديع ، وليس أصلا فيه ، لأنها فى حقيقتها قضية نقدية وليست موضوعا بلاغيا .

ثم عرضت بعد ذلك للسرقة بين البلاغيين والنقاد ، مبينا طبيعة البحث فى السرقة عند كل منهما ، وكيف كانت طريقة النقاد فى بحثها أفضل من طريقة البلاغيين ، حيث يعتمدون فيها على عنصر الذوق وأثرها فى جمال الشعر ، بينما يعتمد البلاغيون على التعقيد ، وبيان الأنواع وضرب الأمثلة لها ، وتعريف كل نوع ، دون اهتمام بالناحية الجمالية فى الشعر ومدى تأثرها بالسرقة ، ودون بيان لعلاقة الشاعر بسابقيه من الشعراء ، وطبيعة السرقة فى شعره ، من حيث الحكم بوقوعها من عدمه ، فكل هذه جوانب من اختصاصات النقاد .

الفصل الأول : ويتناول تطور البحث فى السرقة عند القدماء

وقد تناولت فيه أولا : تطور المصطلح ؛ فبينت المصطلحات المتعددة التى استخدمها القدماء للتعبير عن السرقة ، وأكثر المصطلحات دورانا عند القدماء ، ومتى استخدم مصطلح السرقة ، وأول من استخدمه .

ثم تناولت ثانيا : آراء النقاد والبلاغيين فى السرقة ، فعرضت لآراء بعض النقاد السابقين قبل الآمدى والجرجانى ، مبيناً ابن سلام ، والجاحظ وابن قتيبة ، وأبى بكر الصولى ، وقدامة ابن جعفر ، مبينا التشابه والاختلاف بين آرائهم ، والتطور الذى ظهر فى تلك الآراء من السابق إلى

اللاحق ، حتى إذا ما أتينا إلى الآمدى والجرجانى استطعنا أن نقف على تأثرهما بهؤلاء ، وما أضافه كل منهما إلى مجموع آرائهم .

وقد تبين من خلال آراء هؤلاء فى السرقه أنهم يكادون يتفقون على رأى واحد فى هذه القضية مع اختلافات يسيرة ، ويكادون ينقلون فيها روايات واحدة أو متقاربة .

وكان لجهودهم فضل كبير فى بلورة آراء كل من الآمدى والجرجانى وتحديد مواضع السرقة تحديداً دقيقاً .

الفصل الثانى : ويتناول أنواع السرقات .

وقد تناولت فيه أنواع السرقات فى بحوث القدماء ، معرفا بكل نوع منها ، ومقدماً له الشواهد الشعرية التى تدعمه وتؤكده ، ومبينا ما قد يقع من اختلاف بين النقـــاد والبلاغيين فى كل نوع ، سواء فى المصطلح أو المفهوم .

وقد تعددت هذه الأنواع وكثرت ، مما حدا بعض المتأخرين إلى جمعها فى كتابه ، كابن الأثير فى (المثل السائر) ، ولهذا كان التركيز عليه فى هذا الفصل ، لأنه يغنى عن كتب أخرى كثيرة ، ويجانب بعض المصادر الاخرى التى كنا نرجع إليها كلما دعت الحاجة .

الفصل الثالث : ويتناول السرقة فى كتاب (الموازنة) للآمدى .

وعرضت فيه للمواضع التى يحكم فيها الآمدى بالسرقة ، مبينا أنه يشترك فيها مع النقاد السابقين ، ومبينا رأيه فى سرقات القدماء والمحدثين بعامة ، وموقفه من آراء بعض النقاد وفى سرقات أبى تمام والبحترى ، بخاصة .

ثم عرضت للمواضع التى لا يكون فيها سرقة عنده ، مبينا اهتمامه بهذا

الجانب ، وتفصيله تفصيلا دقيقا مع تقديم الشواهد التى تدعم رأيه فى كل مايقول .

ثم تناولت قضية من أبرز القضايا فى كتاب (الموازنة) التى تتصل بالسرقة ، وهى رأى الآمدى فى سرقات أبى تمام والبحترى ؛ مبينا القول الفصل فى قضية تعصبه للبحترى ضد أبى تمام ، ومقدما الأدلة والبراهين التى تدعم ماذهب إليه ، ومن خلال كلام الآمدى نفسه فى كتابه .

وتبين من خلال هـذا الفصل أن الآمدى ناقد كبير ؛ تناول القضية تناولا حسنا ، وعرض رأيه بصراح ووضوح ، محاولا أن يرد بعض التهم التى ألصقت بأبى تمام والبحترى فى مجال السرقات ، فظهر إنصافه فى هذا الجانب إلى حد كبير .

كما تبين من خلال هـــذا الفصل أن قضية السرقات فى كتاب (الموازنة) قد تبلورت بصورة واضحة ، وتجددت معالمها ومواضعها بشكل كبير

الفصل الرابع : ويتناول السرقة فى كتاب (الوساطة) للجرجانى .

وعرضت فيه كذلك للمواضع التى يكون فيها سرقة عند الجرجانى مبينا أوجه التشابه بينه وبين النقاد القدماء من جانب ، وبينه وبين الآمدى من جانب آخر ، ومبينا كذلك ما أضافه من جديد فى هذا المجال ، وحديثه عن السرقة المحمودة والسرقة المذمومة .

ثم تناولت المواضع التى لا يكون فيها سرقة عنده ، مبينا دقته فى هذا الجانب ، إذا اعتمد على الأدلة والشواهد ، ومبينا كذلك ما أضافه من جديد فى هذا المجال ، وما اشترك فيه مع السابقين والآمدى .

ثم عرضت لموقف الجرجانى من قضية قدم السرقة ، وكيف أن السرقة قديمة توجد فى أشعار القدماء ، كما توجد فى أشعار المحدثين ، فليست خاصة

بالمحدثين حتى نحمل عليهم تلك الحملة الشعواء التى يحملها بعض النقاد وهو وبهذا يدافع عن المحدثين فى سرقاتهم ، ويمهد للدفاع عن المتنبى فى ما وقع فى شعره من بعض السرقات .

ثم تناولت موقف الجرجانى من السرقة فى شعر المتنبى ، مبينا أنه كان حذرا فى الحكم عليه بالسرقة ، ومناقشا لبعض خصومه فى هذا المجال ، ومبينا فضل المتنبى فى بعض السرقات من حيث دقة الصياغة وروعة التصوير ، وإن أحصى عليه عددا كبيرا من السرقات .

ويتبين من هذا الفصل أن الجرجانى ناقد كبير أيضا ، تناول القضية تناولا حسنا ، ومفصلا لها تفصيلا دقيقا ، فتحدد إطارها بشكل واضح ، وزاد على من سبقوه بعض الآراء الدقيقة فى هذا المجال التى تشفع له ، وتجعله من أفضل من بحثوا السرقة فى النقد العربى القديم ، ومن أبرز من تميزوا بالإنصاف إلى حد كبير فى دراستها والحكم بها على الشعراء .

الفصل الخامس : ويتناول موازنة بين الناقدين فى قضية السرقات .

وقد وازنت بينهما فى المواضع التى تكون فيها سرقة ، مبينا المواضع التى اتفقا فيها ، وما زاده الجرجانى على الآمدى ، وتبين من ذلك أنهما يتفقان إلى حد كبير فى المواضع التى يكون فيها سرقة .

ثم وازنت بينهما فى المواضع التى لا تكون فيها سرقة ، مبينا أيضا المواضع التى اتفقا فيها ، والمواضع التى اختلفا فيها ، وما أضافه الجرجانى إلى رأى الآمدى .

ثم وازنت بينهما فى موقفهما من السرقة عند الشعراء السابقين ، فتبين أنهما اتفقا معاً على أن السرقة داء قديم ، ولا يعرى منها شعر شاعر قديما كان أو حديثا ، ولهذا فهما يتحفظان فى اتهام المحدثين بالسرقة بشدة لأنها أيضاً

موجودة فى شعر القدماء بكثرة ، ويقدم كل منهما نماذج من سرقات السابقين فى هذا المجال ، ليدلا على ماذهبا إليه .

ثم وازنت بينهما فى موقفهما من الشعراء الثلاثة : أبى تمام ، والبحترى ، والمتنبى . ومن السرقة فى شعرهم .

ويتضح من هذا الموقف أن كلا منهما دافع عن صاحبه فى سرقاته وعلل لها تعليلات دقيقة ، وإن كان دفاع الآمدى عن البحترى أوضح من أن يحتاج إلى دليل ، وكل منهما أثبت أن السرقة عامة عند القدماء والمحدثين ، ليخفف من الحملة على صاحبه ، وكل منهما رفض كثيرا من السرقات التى عدها خصوم صاحبه عليه ، وكل منهما استقصى سرقات صاحبه وعلق عليها ، وبين فضل صاحبه فى المعنى المأخوذ ، كما أن كلا منهما جعل لنفسه مذهبا خاصا فى السرقة ليدافع به عن صاحبه .

وهكذا كان الموقف الدقيق من الشعراء الثلاثة إنصافا للمحدثين بعامة ، حيث إنهم من رؤوس المحدثين ، وتتمثل فى أشعارهم كل خصائص الشعر الحديث ، كما كان هذا الموقف تقاربا شديدا فى رؤية الناقدين للشعراء المحدثين بعامة ، والشعراء الثلاثة بخاصة .

ثم وازنت بينهما فى تأثرهما بالنقاد والبلاغيين السابقين فى مجال السرقة ، فتبين من تلك الموازنة أنهما قد أفادا كثيرا من آراء السابقين ، وكررا بعض تلك الآراء فى كتابيهما ، ومن ذلك مثلا : أثر المحفوظ الشعرى فى خواطر الشعراء ، فقد استفاد الآمدى بفكرة رياضة الطبع التى قررها ابن طباطبا ، وابن قتيبة سبق الجرجانى إلى بيان فضل الزيادة فى السرقة ، كما أن ابن طباطبا سبق الجرجانى إلى تقرير بعض أنواع السرقة الممدوحة ، وسبق أبو الضياء إلى فكرة أن السرقات لا تكون فى الظواهر فحسب ، بل قد يعمد الشاعر إلى إخفائها .

وكل ذلك وغيره مما رددة الناقدان فى كتابيهما ، مما يدل على أنهما أفادا كثيراً من دراسات السابقين حول السرقة .

ثم وازنت بينهما فى الجديد الذى أضافه كل منهما فى مجال السرقة فتبين ومن ذلك أنهما لم يطلقا الحكم جزافا فى السرقة كما كان يفعل السابقون كذلك تفصيل الآمدى لمواضع السرقة لم يسبق إليه متقدم ، وفكرة المعنى الخاص إذا تدوول واستفاض لا تقع فيه سرقة مما أضافه الجرجانى هنا ، وغير ذلك مما هو مثبت فى موضعه من البحث .

وهكذا يثبت هذا الفصل أن الناقدين التقيا فى أمور كثيرة فى مجال السرقات ، وهذا أمر طبيعى ، لكونهما فى عصر واحدة ، وثقافتهما متقاربة ، وذوقهما متقارب ، وموقفهما من القدماء والمحدثين يكاد يكون واحدا ، لذلك كانت أحكامهما متقاربة فى كثير من الأحيان .

الفصل السادس : ويتناول السرقات الشعرية فى ضوء النقد القديم والنقد الحديث .

وقد عرضت فيه بعامة لخلاصة الرأى فى قضية السرقات فى النقد القديم عند أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، وأصحاب نظرية النظم ، مع التركيز على الآمدى والجرجانى لأنهما عماد البحث ، وبينت الفروق التى وقعت بين هاتين النظريتين فى مجال السرقة .

ثم انتقلت للحديث عن السرقة فى النقد الحديث ، فعرضت آراء بعض المحدثين فيها ، رابطا لها بآراء النقاد القدماء .

وتبين من هذا الفصل أن هناك تقاربا شديدا بين الناقدين فى مجال الحكم على السرقة ، كما أن هناك تقاربا أشد بين آراء النقاد والمحدثين وآراء الآمدى والجرجانى على وجه الخصوص ، وتبين أيضا أن النقاد المحدثين الذين عرضنا لهم ، لا يزالون يتعاملون مع ثنائية اللفظ والمعنى كما كان سائدا

فى النقد القديم قبل عبد القاهر ، ولهذا فآراؤهم فى السرقة تتشابه غالباً مع أصحاب نظرية اللفظ والمعنى فى النقد العربى القديم وفى مقدمتهم الآمدى والجرجانى .

الخاتمة : وفيها أوجزت موضوع البحث ، وبينت نتائجه العامة التى توصل إليها .

وإنى لأرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت فى عرض هذا الموضوع وفق الخطة الموضوعة ، ووصلت به الغـــاية المنشودة ، وحققت به الهدف المراد .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل ؟

دكتور/ عبد اللطيف محمد السيد الحديدى

تمهيد

١ ـ تعريفها :

السرقة لغة :

(ا) قال ابن فارس(١) : السين والقاف والراء أصل يدل على أخذ شيء فى خفاء وستر ، يقال : سَرق يَسْرِق سَرِقة ، والمسروق سرق ، واسترق السمع ، إذا تسمع مختفياً ، ومما شذ عن هذا الباب السرق : جمع (سَرَقة) وهى القطعة من الحرير .

(ب) قال الفيومى(٢) : سرق مالاً يسرقه ، من باب ضرب ، وسرق منه مالاً يتعدى إلى الأول بنفسه ، وبالحرف على الزيادة ، والمصدر (سرق) بفتحتين والاسم (السرق) بكسر الراء ، والسرقة مثله ، وتخفف مثل كلمة ، ويسمى المسروق (سرقة) تسمية بالمصدر .

(ج) قال المناوى(٣) : أخذ ماليس له أخذه فى خفاء .

(د) قال الزبيدى : سرق منه الشيء يسرق سرقاً محركه وكـكتف ، وسرقة محركة وكفرحة ، وسرقاً بالفتح ، وقال ابن عرفه : السارق عند العرب من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالاً لغيره ، فإن أخذه من ظاهر فهو مختلس ، ومستلب ، ومنتهب ، ومحترس ، فإن منع مافى يده فهو غاصب(٤) .

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ج ٣ ، ص ١٥٤

(٢) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير : الفيومى ص ٣٢٥

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرووف المناوى ص ٤٠٣ .

(٤) تاج العروس : ج ٦ ص ٣٧٦

(ه) قال الجوهرى(١) سرق منه مالاً يسرق سرقاً بالتحريك ، والاسم السرق والسرقة بكسر الراء فيهما جميعاً ، وربما قالوا سرقه مالاً ، وسرّقه : أى نسبه إلى السرقة ، ويقال : هو يسارق النظر إليه ، إذا اهتبل غفلته لينظر إليه .

السرقة اصطلاحاً(٢) : أن يأخذ الشاعر شيئاً من شعر غيره ، ناسباً إياه إلى نفسه ، وهو عيب عندهم ، وعليه قول طرفة بن العبد :

ولا أغير على الأشعار أسرقها
غنيت عنها وشر الناس من سرقا

٢ — موقع السرقات من علم البديع :

لما كان موضوع السرقات الشعرية من أهم الموضوعات ، جاء علماء البلاغة فوجدوه من أهم الموضوعات التى عالجها النقاد ، وهم حريصون على تلك الجهود ألا تتبدد ، وكل علوم البلاغة الثلاثة (البيان ، والمعانى ، والبديع) لا يمكن أن تضم شتات هذا المبحث الذى أصبح هاماً بدرجة لا تخفى على أحد ، فجاءوا وألحقوه بآخر فنونها ، وهو فن (البديع) على الرغم من اعترافهم أن معنى السرقات لا يرجع إلى مايشترك فيه الفنون الثلاثة أو ينفع فيها ، حتى يكون البحث فى السرقات خاتمة لمجموع ما فى كتبهم من مباحث البلاغة(٣) .

هذا ، ويتساءل العلوى فى كتابه (الطراز) قائلا :

هل تعد السرقة الشعرية من علم البديع أو لا ؟

وقد أجاب على تساؤله ذاكرا أن للمسألة وجهين :

---

(١) الصحاح : ج ١ ، ص ٥٨٣

(٢) البستان : عبد الله البستانى : ص ٤٩٥

(٣) السرقان الأدبية : بدوى طبانة : ص ٥

الأول : أنها معدودة فيه ، لأن كل واحد من السابق واللاحق إنما يتصرف فى تأليف الكلام ونظمه ، وترويده من الفصيح والأفصح ، والأقبح والأحسن ، وهذه هى فائدة علم البديع وخلاصة جوهره .

الثانى : أنها غير معدودة فى علم البديع ، لأن معنى السرقة هو الأخذ ، ومجرد الأخذ لا يكون متعلقا بأحوال الكلام ، ولا بشىء من صفاته فلأجل هذا لم تكن معدودة فى علم البديع .

ويختار العلوى الوجه الأول ، ويؤكد ذلك بقوله : « إن علم البديع أمر عارض لتأليف الألفاظ وصوغها وتنزيلها على هيئة تعجب الناظر ، وتشوق القلب والخاطر ، وهذا موجود فى السرقات الشعرية . . فإذن الأخلق عدها منه . . بل هى أخلق بذلك لأنا إذا عددنا الطباق والتجنيس والترصيع من علوم البديع مع أنها إنما اختصت بما اختصت به من التأليف ، وتنزيلها على تلك الهيئات من لسان واحد ، فكيف حالها إذا كانت مختصة بما ذكرنا من لسانين على هيئتين مختلفتين »(١) .

وذكر الخطيب القزوينى فى كتابه (الإيضاح) : أن السرقات الشعرية ليست داخلة فى فن البلاغة ، ولكن لا بأس بذكرها لاشتمالها على فائدة ، وقيل إنما ختم الكلام فيها فى كتابه ، لا تصالها بالبلاغة وتوقفها عليها .

وذكر عبد المتعال الصعيدى فى كتابه (بغية الإيضاح) أن براعة الاستهلال وحسن التخلص من صميم البديع لا من لواحقه ، فالأولى قصر مايلحق بالبديع على السرقات الشعرية ، وليس كما فعل الخطيب القزوينى الذى ألحق براعة الاستهلال وحسن التخلص والسرقات الشعرية بعلم البديع .

---

(١) الطراز ـ للعلوى ـ ص ١٩٠ . دار المقتطف ـ مصر ١٩١٤م .

وذكر الدكتور محمد مصطفى هدارة فى كتابه (مشكلة السرقات فى النقد العربى) أن السرقات لم تكن من الأبواب الثابتة فى الكتب النقدية الأولى، ثم بدأت المشكلة تتحول إلى كتب البلاغة الخالصة ، بعد ماوجد من أنواع السرقات ومايتصل بالبديع ، وبعد ما بدأ الحديث عن جمال الصياغة وتجديدها يتخذ ركنا هاما فى دراسة الباحثين ، ثم أصبحت هذه المشكلة النقدية بابا ثابتا من ألوان البديع ، وأصبحت أنواعها أنواعا فيه ، وقد جمدت دراسة المشكلة بعد عبد القاهر فلم يظهر غير ابن الأثير الذى كان له بعض الجهد الشخصى ، أما من عداه فقد كانوا مجرد نقله لما كتب عن المشكلة مؤخرا ؛ لا تتدخل شخصياتهم حتى فى الامثلة التى ينقلونها .

إن المطلع على الكتب التى استقلت بقضية السرقات ، وطرحتها طرحا فيه إجحاف أحيانا ، ومنها : (سرقات أبى تمام) لابن أبى طاهر (سرقات البحترى من أبى تمام) لأبى الضياء ، (الرسالة الموضحة) و (الرسالة الحاتمية) لأبى على الحاتمى ، (المنصف) لابن وكيع ، (الإبانة عن سرقات المتنبى) للعميدى ، (المآخذ الكندية) لابن الدهان (سرقات الشعراء) لابن المعتز .

وسبق هذه الكتب بعض الكتب الأخرى التى ألفت قبل الخصومة بين أبى تمام والبحترى ، ومنها : (سرقات الكميت من القرآن وغيره) لابن كناسة (٢٠٧ هـ) ؛ (سرقات الشعراء وما اتفقوا عليه) لابن السكيت (٢٤٠ هـ) ، (إغارة كثير على الشعراء) للزبير بن بكار القرشى (٢٥٦ هـ) (سرقات أبى نواس) لمهلهل بن يموت .

ولعل هذه الكتب تخالف ماظنه د . محمد مندور من أن البحث فى السرقات لم يظهر إلا عندما ظهر أبو تمام(١) .

---

(١) النقد المنهجى عند العرب . د/ مندور ص ٣٥٨ ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة .

وربما نخرج كلامه وفق مانص عليه من أنه يقصد الدراسة المنهجية للقضية ، لكن يبقى الدليل على ذلك معدما .

إن المطالع على هذه الكتب وعلى الكتب النقدية الأخرى يلحظ مدى ارتباط هذه القضية بالنقد ، وذلك لأن هذه القضية هى التى تبين قدرة الشاعر ومهارته ، وبحر معانيه ، ومعين ألفاظه ، وتوضح مدى ابتكاره فى معانيه ، ومدى حسن الأخذ عنده ، وبراعة الذوق لديه ، وقدرته على الإتيان بأحسن مما أتى به من تقدمه ، وبعد النظر فى نتاجه الشعرى كله بهذا المنظار يمكن الحكم على شاعريته ، وعلى مدى ما أضافه فى مسيرة الأدب والشعر ، ولكن ينبغى أن يكون كل ذلك بإنصاف وموضوعية ، حتى يتحقق الهدف السامى من النقد .

وإذا كانت قضية السرقات الشعرية مرتبطة بالنقد من حيث البداية والهدف ، فإن بعض البلاغيين يرى أنها ترتبط بالبلاغة من حيث المضمون ، لأن فيها تحسينا للكلام وتزيينا(١) .

ويكاد يتفق البلاغيون على أن السرقات إذا بحثت فى البلاغة فإنها تبحث إلحاقا بعلم البديع ، وإن كان فى إلحاقها بعلم البديع خلاف كما أشار صاحب (الطراز) سابقا .

وإذا نظرنا إلى الكتب البلاغية وجدنا كثيرا منها قد جعل السرقات من العلوم البلاغية المرتبطة بالبديع ، ومن تلك الكتب (الصناعتين) لأبى هلال العسكرى ، (جوهر الكنز) لنجم الدين بن الأثير ، (الإيضاح) للقزوينى ، (عروس الأفراح) للسبكى ، (شرح المختصر) للتفتازانى ، (مواهب الفتاح) للمغربى ، (التبيان) للطيبى(٢) .

---

(١) السرقات الأدبية ـ بدوى طبانة ص ٦٤

(٢) مشكلة السرقات ، هدارة ص ١٣٨ - ١٤٠

ولكن تختلف هذه الكتب من حيث عدها للسرقات فى علم البديع ، أو جعلها ملحقة به إلحاقا ، إذ يذهب بعض البلاغيين إلى أنها فن من فنون البديع ، وهذا مافعله صاحب (الطراز) ومن معه ، بينما يجعله كثير من البلاغيين ملحقا بعلم البديع ، وبمثابة خاتمة له ، وهذا ما سار عليه صاحب (الإيضاح) ، وصاحب (جواهر البلاغة) ومن معهما ، ويسير كثير من المحدثين على جعلها فى آخر علم البديع توفيقا بين الرأيين .

وإذا علمنا أن تعريف علم البديع هو : (علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة) . وإذا أدركنا أن بعض البلاغيين لم يكن يعد علم البديع من البلاغة أصلا كالسكاكى فإننا نتوصل إلى أن الراجح عدم دراسة (السرقات الشعرية) فى البلاغة ، وإنما تكون دراستها خاصة بالنقد فقط ، وبرغم ذلك ستظل مرتبطة بالبلاغة عموما ، وبخاصة عند التطبيق لا التنظير ، وذلك لأن البلاغة والنقد يشتركان فى مقياس مهم هو الذوق .

وإذا ظلت مرتبطة بالبلاغة فإن الراجح عدم دراستها فى علم البديع ، وإذا درست فيه ، فإنه ينبغى أن تكون دراستها على أنها ملحقة بالبديع ، لا على أنها فن أصيل من فنون البديع .

٣ ـ السرقه بين البلاغيين والنقاد :

إذا قلبنا صفحات الكتب باحثين عن دور البلاغيين والنقاد فى السرقة ، نجد أن دراسة البلاغيين للسرقة كانت دراسة تقليدية ، كشأنهم فى سائر الموضوعات التى عالجوها علاجاً قاعدياً أبعدها عن تحكيم الذوق ، واستشارة العقل والمنطق ، وهذا المنهج الذى اتبعوه هو نفسه المنهج عند السابقين .

وهنا سؤال يطرح نفسه ، ولماذا اتبعوا هذا المنهج الذى لا يحكم ذوقاً ولا يستشير عقلا .